

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٨٦٧
بتاريخ:	٢٠١٣/١٢/٢١

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٥٤ / ١ / ٤٨٢

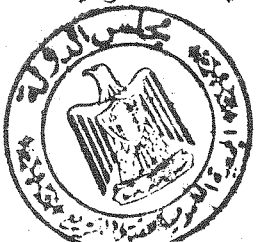
**السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي**

تحية طيبة وبعد ...

اطلعنا على كتابكم رقم (١٠٨٧) المؤرخ ٧ من سبتمبر عام ٢٠١٠ بشأن أحقية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في فسخ عقود بيع مساحات من الأراضي والمبرمة مع شركة صان الحجر الزراعية (شركة مساهمة مصرية)؛ لمخالفة الشركة لبنود هذه العقود، وكذلك أحقية الهيئة في مقابل الإشغال المستحق على الشركة من تاريخ وضع يدها على تلك المساحات وحتى تاريخ بيعها إليها.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦ من نوفمبر عام ٢٠١٣م الموافق ٣ من المحرم سنة ١٤٣٥هـ؛ فاستبان لها بادئ ذي بدء من خلال استعراضها لوقائع الموضوع والمستندات الخاصة به أن التكييف القانوني الصحيح له يتمخض نزاع بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وشركة صان الحجر الزراعية، حول فسخ العقود المبرمة بين الطرفين وسداد مقابل الإشغال المستحق على الأراضي نتيجة وضع اليد عليها من قبل الشركة قبل بيعها لها، وهذا الأمر يُستخلص إثباتاً ونفياً من واقع المستندات وما تستظهره الجهة القضائية المختصة بحسم النزاع من الأدلة والقرائن المطروحة أمامها من كلا الطرفين.

كما استبان للجمعية العمومية أيضاً أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ ينص في المادة (٦٦) على أن: تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإيداء الرأي مسيباً في المسائل والموضوعات الآتية:



(أ)...(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين...".

واستظهرت الجمعية العمومية مد ما تقدم - وعلى ما جرى عليه إفتاؤها - أن المشرع ناط بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الفصل برأى ملزم فى المنازعات التي تنشأ بين الجهات المبينة حصراً فى المادة (٦٦/د) المشار إليها، وهى جهات جميعها من أشخاص القانون العام ومن ثم فإن ولاية الجمعية العمومية تنحصر عن المنازعات التي يكون أحد أطرافها شخصاً من أشخاص القانون الخاص، ولو كان الطرف الآخر فى المنازعة من أشخاص القانون العام.

ولما كان ما تقدم وكان النزاع المائل قائماً بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وشركة صان الحجر الزراعية (شركة مساهمة مصرية) وهى من أشخاص القانون الخاص فمن ثم ينحصر عن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الاختصاص بنظره.

## لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى: ٢٠١٢/٢/٢١

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار  
عصام الدين عبد العزيز جاد الحق

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



رئيس  
المكتب الفنى

المستشار  
شريف الشاذلى

نائب رئيس مجلس الدولة

معتزاً